دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

إنجازات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
للعام 2019م

كلمة سماحة رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

يمضي عام ويحل آخر، ولا تزال مسيرة العطاء والإنجازات بالقضاء الشرعي ماضية وتشق طريقها بكل عزم وإرادة رغم الصعوبات الجمة التي يحياها شعبنا الفلسطيني الصابر المرابط، وما تمر بها قضيتنا الفلسطينية المقدسة من مؤامرات تستهدفها لصالح العدو الصهيوني.

إنجازات يسجلها المجلس الأعلى للقضاء الشرعي لعام 2019م في شتى المجالات سواءً فيما يتعلق بإنشاء المباني الدائمة لمقرات المحاكم الشرعية على غرار ما تم في مدينة خانيونس بإنشاء مجمع المحاكم الشرعية أو باستكمال القوانين والأنظمة التي تنظم عمل القضاء الشرعي، أو بإنجازات معاملات الجمهور بسهولة ويسر رغم قلة الإمكانيات أو بتعيين قضاة شرعيين جدد وليكونوا إضافة نوعية في هذه الميزة المباركة للقضاء الشرعي..... وغيرها من الإنجازات المهمة الأخرى.

تأتي هذه الإنجازات من أجل خدمة الوطن والمواطن، وانسجاماً مع الشعار الذي رفعه المجلس الأعلى للقضاء الشرعي أن المحاكم الشرعية باختلاف درجاتها "عيادات اجتماعية، ومؤسسات تربوية، بالإضافة إلى كونها جهة قضائية" وأن رسالة القضاء الشرعي وموضوعها المواطن الفلسطيني قبل ولادته واثناء حياته وبعد موته بإنجاز معاملاته في أخص خصوصياته فيما يتعلق بحقوق الأسرة وموضوعاتها الشخصية بما يحقق السلم الأهلي والأمن المجتمعي.

وبالرغم من الإنجازات المهمة خلال عام 2019م نأمل من الله عز وجل أن يكون هذا العام 2020م عام خير وبركة علي شعبنا الفلسطيني في كل المجالات ونعاهد الله أولاً ثم شعبنا المرابط المجاهد أن نكون الأوفياء في رعاية حقوقه وإنجازها بالسرعة الممكنة برغم قلة الإمكانيات وشح الموارد ضمن الخطة التشغيلية للقضاء الشرعي هذا العام 2020م والتي تم اقرارها خدمة لهذا الشعب المرابط الذي قدم الكثير للدين والوطن ولايزال، والله نسأل التوفيق والسداد، فهو ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الشيخ الدكتور/ حسن علي الجوجو

رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

رئيس المحكمة العليا الشرعية

مقدمة

يعد القضاء الشرعي في فلسطين امتداداً أصيلاً لدعوة الإسلام منذ بزوغها هداية للناس ورحمة، فقد كان صلى الله عليه وسلم القاضي الأول وتولى عليه الصلاة والسلام فض بعض الخصومات بنفسه امتثالاً لقوله تعالى: " فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ " (سورة المائدة، الآية 48).

ولهذا فإن للقضاء الشرعي منزلة عالية رفيعة، وشأن عظيم، فهو من فروض الكفاية ويعد وسيلة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والفصل في الخصومات بين الناس ونصرة المظلوم، وردع الظالم، وإيصال الحق إلى أهله، والإصلاح بين الناس، والحكم بالحق.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السامية أنشئ ديوان القضاء الشرعي في فلسطين، وهو مؤسسة حكومية مستقلة، ويعد مكوناً مهماً من مكونات السلطة القضائية كما جاء في المادتين 97 ، 101 من القانون الأساسي المعدل.

وينظم العمل في المحاكم الشرعية في محافظات غزة عدة قوانين وهي:

1. قانون القضاء الشرعي رقم 03/2011.
2. قانون أصول المحاكمات الشرعية رقم 12 لسنة 1965.
3. قانون حقوق العائلة لسنة 1954.
4. قانون الأحوال الشخصية.
5. قانون التنفيذ لعام 2005.
6. قانون مؤسسة تنمية أموال الأيتام.
7. قانون صندوق النفقة.
8. قانون الخدمة المدنية المعمول به.
9. اللوائح والتعميمات.

الرؤية:

تعزيز صمود الأسرة الفلسطينية من خلال تطوير خدماتنا بأفضل وأحدث الطرق والأساليب امتثالاً لمقتضيات الحكم الرشيد وسيادة القانون ووحدة القضاء.

الرسالة:

حماية المجتمع الفلسطيني من خلال دور المحاكم الشرعية كعيادات اجتماعية، ومؤسسات تربوية، بالإضافة إلى كونها جهة قضائية داعمة للسلم الأهلي والأمن المجتمعي برعاية الأسرة الفلسطينية، والاهتمام بالفرد قبل ولادته إلى بعد وفاته.

الأهداف:

1. ضبط وتطوير إجراءات العمل في المحاكم الشرعية مواكبةً التطور.
2. تعزيز الثقافة الأسرية السليمة والمتابعة مع مؤسسات المجتمع المدني.
3. تعزيز التحول الالكتروني للقضاء الشرعي.
4. تطوير قدرات المحاكم الشرعية.
5. تعزيز عمل المحاكم الشرعية في ضوء مبادئ العمل المؤسسي.

رابعا: أهم الإنجازات:

1.افتتح سماحة رئيس المجلس مجمع المحاكم الشرعية لمدينة خانيونس والذي يضم المحكمة الشرعية الابتدائية ومحكمة الاستئناف الشرعية للمحاكم الجنوبية في محافظات قطاع غزة.

2.افتتح سماحة رئيس المجلس مقرا جديدا لمحكمة شرق خانيونس الشرعية (محكمة بني سهيلا الشرعية سابقاً) في مدينة عبسان الكبيرة شرق محافظة خانيونس، بالتعاون المثمر مع بلدية عبسان الكبيرة.

3.اختتم المجلس الأعلى للقضاء الشرعي المسابقة الكتابية والشفوية بخصوص تعيين قضاة شرعيين جدد للعمل في المحاكم الشرعية الفلسطينية لسنة 2019م وفقاً لقانون القضاء الشرعي رقم 03/2011م الذي انتهى بتعيين عدد (7) قضاة شرعيين في محاكم أول درجة.

خامسا: معيقات العمل:

1.قلة الكادر البشري (قضاة، موظفين).

2.نظام العمل يدوي غير محوسب.

3.ترهل المباني والأثاث.

سادسا: الطموحات:

1.الوحدة: تحقيق وحدة سلطة القضاء الشرعي بين المحافظات الشمالية والجنوبية بما يحفظ هيبته واستقلاله.

2.الكادر البشري: تعيين أكبر عدد من القضاة الشرعيين، وموظفين من تخصصات مختلفة ملائمة، وتثبيت كافة أصحاب العقود.

3.التحول الإلكتروني: حوسبة نظام عمل المحاكم الشرعية باستخدام أحدث تقنيات العمل لخدمة الجمهور.

4.المقرات: إنشاء مقرات دائمة ملائمة لكافة المحاكم الشرعية على غرار مجمع المحاكم الشرعية بخانيونس وتزويده بكافة الإمكانيات الحديثة بما يليق بهيبة القضاء وراحة متلقي الخدمات.

5.القوانين: إعادة صياغة كافة القوانين والأنظمة المنظمة لعمل القضاء الشرعي بما يتوافق مع الحداثة والتطوير.

6.الإرشاد الأسري: تعزيز عمل دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري التي تسعى إلى حماية الأسرة الفلسطينية من التفكك وضياع الأبناء وتقليل نسبة الطلاق.

4.تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني، حيث تم العمل على نقل ملف المحامين الشرعيين بالتدريج إلى نقابة المحامين الشرعيين الفلسطينيين ومنحها صلاحيات لتقوم بدورها من خلال التسجيل للتدريب والامتحان، وتجديد الرخصة بإشراف ومتابعة المجلس الأعلى للقضاء الشرعي.

5.البدء بإجراءات تطوير مقري محكمتي الشيخ رضوان الشرعية، ورفح الشرعية.

6.البدء بإجراءات استئجار مقر جديد لمحكمة الوسطى الشرعية بحالة أفضل من السابق.

7.ترقية عدد (5) قضاة، منهم (3) إلى مقام المحكمة العليا الشرعية و(2) إلى رئيس محكمة استئناف غزة وخانيونس الشرعيتين.

8.اعتماد وإقرار خطة القضاء الشرعي لعام 2020م والتي تهدف إلى تعزيز مستوى اداء المحاكم الشرعية في تقديم الخدمات للمواطن بشكل أفضل، امتثالاً لمقتضيات الحكم الرشيد وسيادة القانون.

9.تقديم مشروعي قانون التنفيذ الشرعي، وقانون أصول المحاكمات الشرعية للمجلس التشريعي الفلسطيني تمهيداً لإقرارهما.

10. حصر الدعاوى القضائية غير المفصولة منذ أكثر من عام في المحاكم الشرعية، ودراسة الأسباب وإيجاد الحلول.

أولاً: مؤشرات الأداء ـ المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

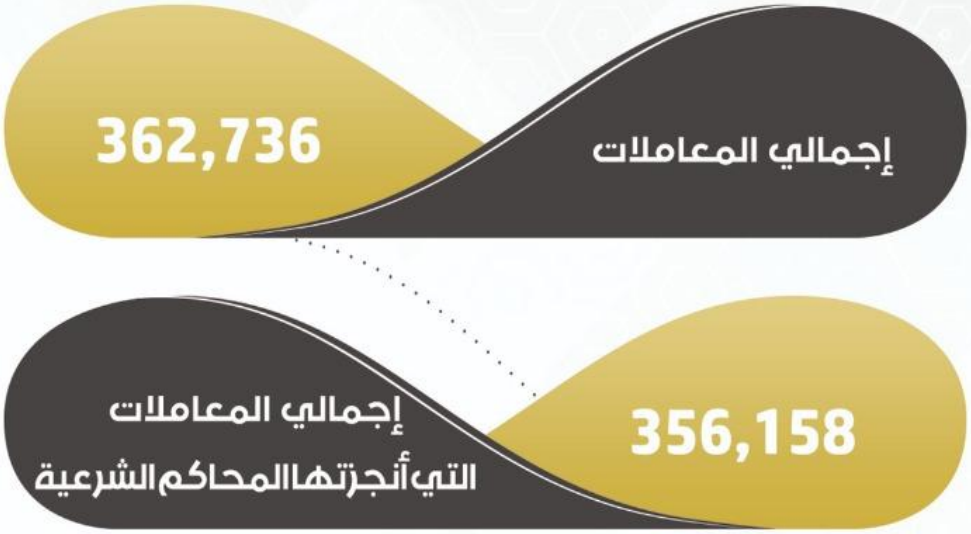

الدعاوى والقرارات القضائية للمحكمة العليا الشرعية:

إجمالي المعاملات التي انجزتها الدوائر والوحدات 6,174

- ترخيص حكم شرعي: 20
- تجديد حكم شرعي: 57
- ترخيص محامي شرعي: 297
- تجديد محامي شرعي: 563
- تجديد كتبة عرائض: 16
- الشكاوى الواردة: 48
- الشكاوى المنجزة: 97%
- الشكاوى المدورة: 1
- التعميمات القضائية: 10
- التعميمات الإدارية: 3
- القرارات الإدارية: 135
- الأبحاث والدراسات للمكتب الفني: 15
- دورات تدريبية للقضاة: 2
- دورات تدريبية للموظفين: 6
- البريد (المعاملات الصادرة والواردة) للمجلس: 4,547

الأنشطة والفعاليات

- ورش العمل والمؤتمرات التي شارك بها المجلس: 7
- الاتفاقيات التعاونية: 6
- لقاءات رئيس المجلس (وفود، مواطنين): 432
- الأنشطة الأخرى: 10

مجموع الأنشطة والفعاليات 455

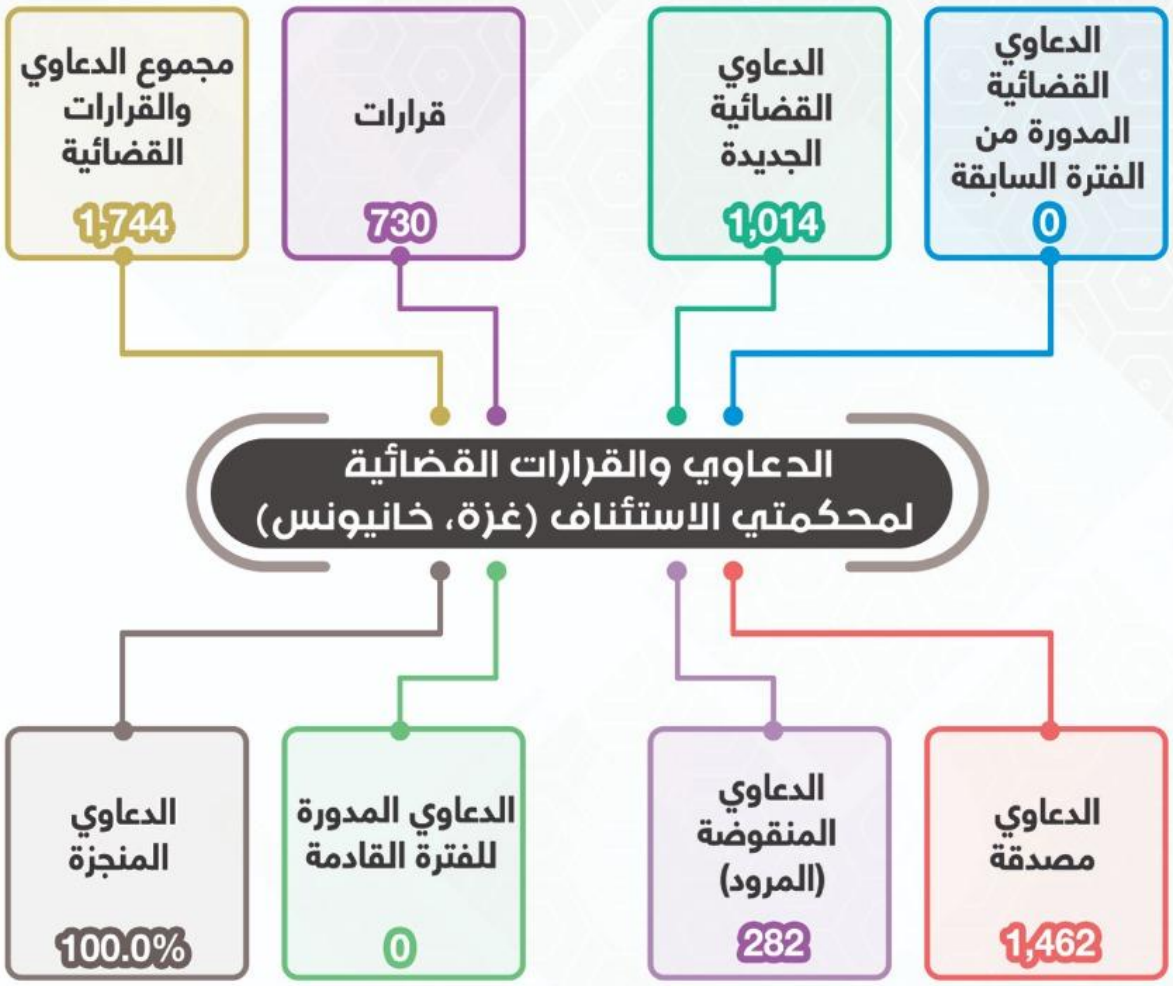

الدعاوي القضائية للمحاكم الابتدائية

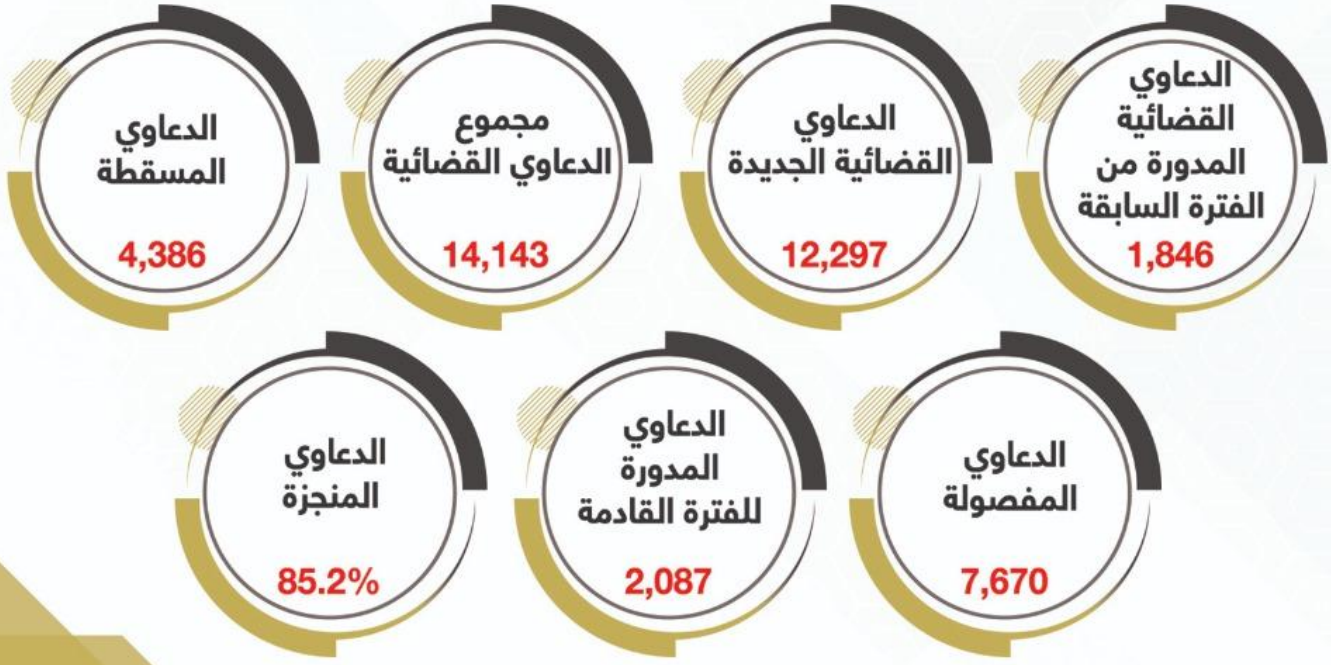

إجمالي حالات الزواج: 17,270

محافظة شمال غزة	محافظة غزة	محافظة الوسطى	محافظة خانيونس	محافظة رفح
3276	6178	2463	3261	2092

إجمالي حالات الطلاق: 3,216

محافظة شمال غزة	محافظة غزة	محافظة الوسطى	محافظة خانيونس	محافظة رفح
588	1218	495	538	377

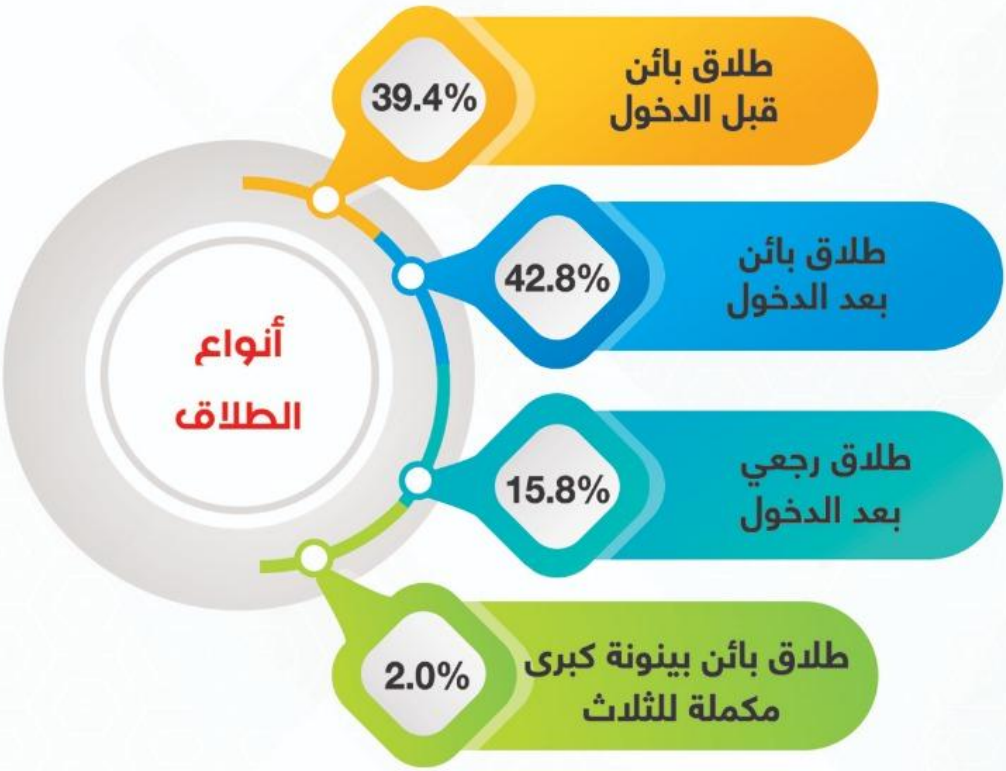

الحالات التي تم الرجعة فيها بعد الطلاق	نسبة الطلاق إلى الزواج بعد خصم حالات الرجعة
120	17.9%

الدعاوي التنفيذية

- متداول من الفترة السابقة: 10,621
- الدعاوي الجديدة: 5,347
- مجموع الدعوى لتنفيذية: 15,968
- الدعاوي المسددة: 821
- متداول للسنة القادمة: 15,147

المعاملات السريعة في المعاملات والدعاوي: 180,324

تصديق وكالة محامي: 15,220

الحجج والوكالات: 48,868

الصور والتصديقات: 56,442

الإرشاد والإصلاح الأسري

- الحالات مدور من الفترة السابقة: 10
- صلـح: 586
- الحالات الجديدة التي عرضت على الإرشاد: 2,076
- تحويل للقضاء: 336
- مجموع الحالات التي عرضت على الإرشاد: 2,086
- إرشاد: 525
- اتفاق تنفيذي: 523
- حفظ: 107
- مدور للفترة القادمة: 9

ثانياً: مؤشرات أداء المؤسسات التابعة لسماحة رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي

صندوق النفقة

مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى غزة

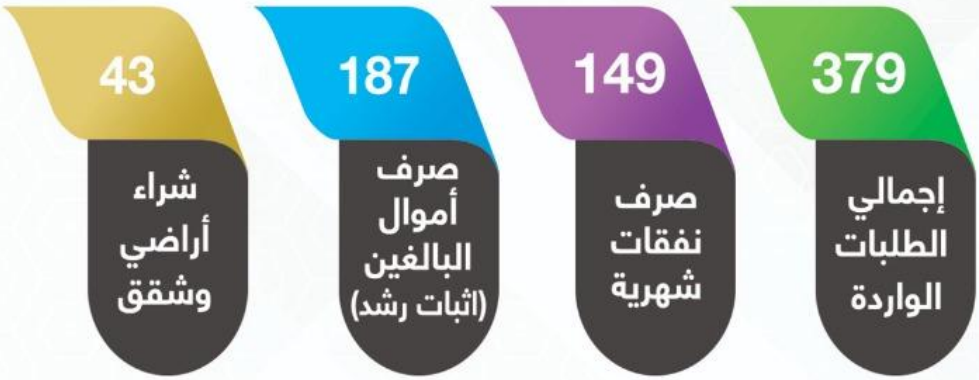

ثالثاً: مقارنة مع السنوات السابقة:

▲ أعلى قيمة أو نسبة بين السنوات

▼ أقل قيمة أو نسبة بين السنوات

	المعاملة	2017	2018	2019
1.	إجمالي المعاملات	315,047	293,427 ▼	362,736 ▲
2.	عقود الزواج	17,367 ▲	15,392 ▼	17,270
3.	حالات طلاق	3,255 ▲	3,171 ▼	3,216
4.	حالات التي تمت فها الرجعة بعد الطلاق	237 ▲	186	120 ▼
5.	نسبة الطلاق إلى الزواج بعد خصم حالات الرجعة	17.4% ▼	19.4% ▲	17.9%
6.	الدعوى القضائية (ابتدائي، استئناف، عليا)	13,005 ▼	13,194	15,381 ▲
7.	الدعوى التنفيذية	3,499 ▼	4,577	5,347 ▲
8.	الدعاوى التنفيذية المتداولة	8,838 ▼	13,415	15,968 ▲

أبرز الأحداث في صور

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن
في إطار حملة الـ 16يوم لمناهضة العنف ضد المرأة
ورشة عمل عرض نتائج بحثين بعنوان
"الطفلة في قطاع غزة وأثرها على الشابات"
مشروع "تعزيز الحماية القانونية للنساء المعنفات"

مع الشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد المتواضع

على هذا النحو من الإخوة الموظفين على اختلاف مسمياتهم الوظيفية

غزة - شارع النصر 00970-8-2833696 00970-8-2833686
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي www.ljc.gov.ps ijc@gov.pd